وقـــائع طـــاولـــة المـــدى المـــســـتـــديـــرة

مـــســـتـقـبـل الـنـفـط الـعـــراقـــي

القـــســـم الـــرابـع

تواصلت مداخلات المشاركين ضمن جلسة طاولة المدى المستديرة التي قدم في مستهلها الدكتور ثامر الغضبان ورقة عمل بشأن مستقبل النفط في العراق ، وبعد ان انتهى الاستاذ باسم جميل انطوان نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال من مداخلته علق الأستاذ حسام الساموك مدير الندوة قائلاً : ان موضوعنا اليوم ربما لا يتصدى بشكل تفصيلي بالنسبة لقانون مصافي النفط الذي نشر مؤخرا ونحن بصدد اقامة ندوة خاصة تتصدى لهذا الموضوع ، ونحن هنا نطمح أن نستضيف أكبر نخبة ممكنة من أساتذتنا (خبراء النفط) للتعاطي مع هذا القانون في طاولتنا :

محمد شريف ابو ميسم

ثم تحدث الدكتور كاظم المقدادي من جامعة بغداد ، فقال في مداخلته : أود أن أشكر الدكتور ثامر الغضبان الذي يعد رجل (تكنوقراط) حقا وحقيقة .. اذ ان كل الذي تطرق اليه كان مفيدا جدا.. وأنا لا أميل أن تكون مداخلتي طويلة ، ولدي بعض الأسئلة البسيطة جدا .. أخبرني صديقي النائب في مجلس النواب (جابر خليفه جابر) قائلا : ان هنالك أربع نسخ توزع عادة في مجلس النواب تتعلق بقانون النفط والغاز وكل نسخة تلبي رغبات مكون سياسي معين ، فنسخة للائتلاف ونسخة للتوافق وهكذا ، وهذه مسألة خطيرة جدا ، ان هذا الأمر عبارة عن (لعب) ويقال ان هذا الأمر حتى في قانون المساءلة والعدالة وفي كل القوانين الأخرى .. اذن من وراء هذه اللعبة ؟ .. ولدي سؤال آخر متعلق بصندوق المستقبل وهذا مثبت في القانون ويسمى صندوق المستقبل وهذا سوف نعتبره صندوق السعادة لانه سيكون للاجيال القادمة ، وكما ذكر الأستاذ حسام ان هنالك ١٧٠ مليار دولار من نفط الكويت استثمرتها الحكومة الكويتية للأجيال القادمة وكيف سنعمل نحن في هذا المجال ؟ وسؤال آخر يتعلق بقضية الاحتياطي النفطي العراقي .. حيث ان هنالك الكثير من المبالغات فهل نحن أول دولة حقيقة ؟ وشكرا .

ثم جاء دور الباحثة الاقتصادية الدكتورة سلام سميسم فتحدثت قائلة : أشكر الدكتور ثامر الغضبان ومؤسسة المدى الذين سعوا الى أن تكون المعلومة النفطية في متناول الجميع .. والشيء الذي لابد من التنويه اليه هو ان العراق يعاني من فجوة معرفية هذه الفجوة المعرفية لاتكمن فقط في حملة الشهادات والاختصاصات العلمية ، اذ ان العراق زاخر بكم هائل من حملة الشهادات ، ولكن كيفية التعامل مع العلم ومع التكنلوجيا ومع المعلومات .. وهذا الانقطاع الذي حصل في العراق ادى الى وجود فجوة معرفية ولحساسية قطاع النفط فان هذه المسألة تمثل جرس الانذار الذي يدق وبشدة منبها على خطورة هذا المجال في قضية الاستثمار النفطي ، الباب الآخر هنالك فجوة انتاجية وهذه الفجوة تتعلق بالفجوة الاستثمارية والتي تستلزم أن نشير الى قضية تتعلق بالبيئة الملائمة للاستثمار في الاستخراج والتصفية والتصدير وقبل كل ذلك في التنقيب ، اذن نحن نحتاج الى قانون والى بيئة تشريعية ملائمة لنقل الواقع النفطي بكل تفاصيله ، وهذه القضية وبالرغم من وجود القطاع الخاص الذي سيلعب دورا كبيرا كما هو مناط به في المستقبل الاقتصادي للعراق ، انما هنالك القضية الكبرى المتعلقة بالسياسات الحكومية لمواجهة كل هذه المتغيرات وهذه المعطيات، نحن نحتاج للمواءمة بين كل ما ذكر وبين المصلحة الوطنية ، فالمصلحة الوطنية تستدعينا لأن نذكر نقطة مهمة جدا وهي قضية الصناعات الوطنية والصناعات النفطية ،، ان الصناعات النفطية تدخل هنا في باب تنويع الاقتصاد لاسيما وانها صناعات ذات ارتباطات وذات أبعاد وذات علاقات تشابكية قطاعية كما تدعى في علم الاقتصاد .. تفضل الأستاذ مشكورا فذكر الاستكشاف وما شاكله وهذا أيضا يرجعنا الى نقطة الصناعات النفطية ، فالصناعات النفطية لماذا مهمة ؟ نحن لا نريد أن نخسر القيمة المضافة التي تفضل عدد من الحضور وأشاروا اليها ، ونحن لا نريد ايضا أن نخسر موقعنا في السوق العالمية ، نحن نريد أن نخلق قاعدة صناعية متفردة في بلد تهشمت فيه القاعدة الصناعية ، وهذه القاعدة اذا ما خلقناها ستنطلق لكي تدعم الاقتصاد من خلال علاقاتها القطاعية ومن خلال سد الحاجة المحلية وكما ذكر الاستاذ باسم خطورة القيمة المضافة ، فاذا ما ربطنا بين القيمة المضافة وبناء قطاع الصناعة سندرك مدى حساسية هذا الموضوع .. ثانيا التحسب للمستقبل ولمواجهة هذا الشيء ، حيث كنت في احدى المؤتمرات قبل أيام وتكلموا عن مصادر الطاقة البديلة ، ولكن لو تمكنا من البحث والدخول من خلال الصناعة في هذا المجال سيمكن لنا أن نحصل ولو على موطيء قدم واحد في هذه السوق المستقبلية ، خامسا هنالك فرصة ذهبية يواجهها العراق وكل الدول المصدرة للنفط من خلال ارتفاع سعر النفط وانخفاض سعر الدولار مما يتيح زيادة الطلب على النفط الأمر الذي يدعو الحكومات الى الاستفادة من هذه الارتفاعات بالطريقة الاقتصادية الأكثر ، ولو ان هنالك ثمة ملاحظة تتعلق بمقارنة سعر النفط ومعدلات التضخم العالمية فان الأسعار الفعلية لم تتجاوز أسعار الثمانينات ، هذا بالنسبة للحاجة الفعلية للواقع ، أما بالنسبة للأوبك فان السعودية والعراق يعول عليهما الكثير ففي المؤتمر الأخير الذي عقد في الرياض كانت هنالك تصريحات واذا ماتتبعنا سيل التصريحات فمن الممكن أن نرى انها كانت محل اطمئنان للسوق العالمية ، فقبل انعقاد المؤتمر بيومين يعلق وزير النفط السعودي : اننا سنضخ كميات من النفط ولن نتكلم بالناتج وبالتالي فانه لن يؤثر على المعروض النفطي وحتى لا ترتفع الأسعار أكثر ، وعندما بدء المؤتمر ، أكد السيد وزير النفط ان العراق سيزيد من انتاجه .. ويعول كثيرا على العراق وهذا ما تساءل عنه عدد كبير من الصحفيين العرب والاجانب الذين حاولوا معرفة موقف الحكومة العراقية من مسألة زيادة كمية الانتاج لان هذا الامر يدعم المعروض النفطي الموجود في السوق ويهدئ من حمى ارتفاع الطلب والخوف من المستقبل ، وأنا أعتقد وبتواضع ان المستقبل سيكون نحو وجود سياسة نفطية معتدلة ، والعراق يعود للأوبك والأوبك يرحب بالعراق ويحتاج لوجود العراق كقوة موازنة وضرورية لتحديد مستقبل المعروض النفطي في العالم ، أما بالنسبة للغاز ، فانه قضية حساسة ويكفي ان يدخل في ميزان المفاوضات السياسية وتخلق حساسيات بين كثير من الدول ، فعلى سبيل المثال هنالك تحسسات بين السعودية وقطر من خلال اعلان قطر انها صاحبة الاحتياطي الأكبر من الغاز .. أما الحاجة الى اعادة العمل في شركة النفط من وجهة نظري الشخصية ضرورية جدا ، لانها حتى تضمن الدخول بصورة مهنية –معرفية وتكنلوجية –الى سوق العالم ، بمعنى أن نكون مهيئين شكلا ومضمونا للدخول الى ميدان المنافسة العالمية كطرف عالمي مواجه للسوق النفطية الموجودة وأعتقد ان أهم ماموجود في قانون النفط هو قانون شركة النفط الوطنية يأتي بعد ذلك قانون الموارد وقانون المستقبل ، وأعتقد ان تجربة صندوق المستقبل يراد به مماثلة تجربة النروج في الاعداد للأجيال المستقبلية ، وبالنسبة لقانون الموارد المالية ففيه الكثير من الغموض وهذا الشيء متعلق بآلية التعامل مع الموضوع المالي الذي يعد موضوعا جديدا على قضية التشريع العراقي .. وشكرا

> هنـاك تـسـاهـل واضح في قبول مغادرة الكوادر الفنية بالقطاع النفطي

ثم تحدث السيد عبد الجليل سعيد حمادي (مدير سابق في شركة التسويق) فقال : ابتداء أود أن أتقدم بالشكر لمقيم هذا اللقاء وهي مؤسسة المدى ، وأتمنى أن تتكرر مثل هذه اللقاءات ، وليس من باب المجاملة أن أشير الى دور الأستاذ الفاضل ثامر الغضبان في لملمة القطاع النفطي بعد ٩/ نيسان / ٢٠٠٣ حيث كان له الفضل الكبير وقد تميزت الفترة التي قاد بها القطاع بالشفافية والمهنية .. ولدي أكثر من نقطة أود الحديث حولها ، وأهم هذه النقاط تتعلق بالجانب المعرفي ففي بعض مفاصل دوائر وزارة النفط ولنقل التسويق حصرا حيث لي الشرف أن أكون أحد العاملين في هذا المفصل لمدة ٣٧ سنة ، وكان الأمل في عودة الخبراء المقيمين في الخارج كبيرا بعد سقوط النظام من أجل أن يعينونا في هذا القطاع والتعويض عن الماضي ، ولكن الذي يحصل الآن هو ان هنالك تساهلاً في قبول مغادرة الكوادر المتقدمة من القطاع النفطي ، ففي خلال سنة واحدة تم قبول تقاعد عشرة من العاملين في مجال التسويق ، صحيح ان القانون يكفل هذا ولكن ذلك ليس في وقته ، لان التسويق لا تعلمه جامعة مع احترامي للجامعات ولا تعلمه الشركات الأجنبية ، وانما تعلمه المؤسسة وبالذات الكادر المتقدم الذي تكون لديه خدمة طويلة حيث يكون عليه العبء من منطلق وطني .. وأستغل وجود الأستاذ ثامر للتدخل لايقاف هذه الظاهرة .. أختلف مع أستاذي صباح عوني تماما في طرحه المتعلق بحلول أربعة شركات وطنية محل شركة النفط الوطنية العراقية ، والجميع تابع انجازات شركة النفط الوطنية في تطوير حقل الرميلة وجميعنا يعلم ان من أطاح بشركة النفط الوطنية ودمرها هو رئيسها آنذاك الدكتور عصام الجلبي بعد أن أصبح وزيراً ومن أجل أن يتمتع بصلاحيات عالية ، أما بخصوص نوعية العقود فان لدينا تجربة سابقة وقد أشار لها الأستاذ ثامر وهي عقود الخدمة ، مع ايراب الفرنسية وبراس بترو ، فاذا حصل انتاج يأخذ حقه وان لم يحصل فانه يأخذ معداته ويذهب ، اذ ليس بالضرورة المشاركة بالانتاج ، فأنا أميل الى ان تكون العلاقة حتى في الوقت الحاضر بهذه الصيغة .. أما ارتفاع أسعار النفط فلنا في الماضي تجربة في هذا الخصوص اذ ان الارتفاع الذي حصل في وقت صدور قانون الخطة الانفجارية في العام ١٩٧٣ كان ارتفاعا كبيرا وعندما وقع العراق عقود كبيرة ، و خلال التنفيذ انخفض السعر الى سبعة دولارات ومنذ تلك التاريخ والعراق يعاني فأما أن يستمر بصيغة القروض أو يوقف المشاريع على النصف والذي أتوقعه من المستشارين الماليين أن ينتبهوا الى هذه النقطة ، فمعدل الاسعار ب٨٥ لان لدينا ثلاثة أسواق وهي سوق الشرق وسوق أوربا وسوق أمريكا ، ومن الغريب ان سوق أوربا يعطي الآن حصيلة أفضل السوقين ، وخصوصا سوق الشرق الذي كنا نعتبرها سوقاً واعدة ، والسوق الأمريكي يعطي أقل سعر .. أما بخصوص طبيعة العقود فمن المعلوم ان التسويق مرتبط مباشرة بالسيد الوزير و الأستاذ ثامر عندما كان على رأس الوزارة أولى أهتماما كبيرا –وأرجوا أن لا تتهموني بالمجاملة –حيث جعل سكنه قريباً من الدائرة وكان يقضي ساعات طويلة في الليل حتى لا يؤجل قراراً لان طبيعة التسويق مثل علاقة الصياد والعصفور ، حيث لا يتحمل الوضع توقف الانتاج اذا ما حصل انتاج مفاجئ أو ان أحد المشترين ألغى ترشيحاته .. ثم تحولت صلاحيات السيد الوزير الى لجنة من الوكلاء بعد أن خرج الأستاذ ثامر من الوزارة .. فعندما نريد قرارا في حالة اضطرارنا لبيع كمية معينة تأتي الموافقة بعد عشرة أيام ، فنخجل من الاتصال بالذي يريد الشراء ، لان الناقلة تكون حاضرة لنقل النفط ، ومن باب قضاء الفرض نقوم بالاتصال بالذي كان يروم الشراء فيأتينا الرد أنني آسف لانني لا أستطيع أن أجعل المصفى ينتظر عشرة أيام ، لذلك فان ارتباط هذه المؤسسة الحيوية وكحد أدنى ، أن تبقى بيد الرأس التي تدير التسويق أو بمستوى أعلى .. وشكرا

> يجب ان نحتكم للعقل قبل الاحتكام لأية جهة اخـــــرى

ثم تحدث السيد حسين علاوي (باحث أكاديمي) فقال : أشكر مؤسسة المدى والاستاذ ثامر الغضبان ومداخلتي تتعلق بجذب الاستثمار ، فالقانون عندما شرع ، فانه شرع لحاجة ، والحاجة جاءت لزيادة المردود المالي للحكومة العراقية وزيادة الانتاج النفطي ، ونحن الآن فتحنا الباب أمام الاستثمار سواء من خلال شركة النفط الوطنية أو من خلال القطاع الخاص العراقي أو للشركات الأجنبية ، ونحن هنا ومن خلال الحوار نجد اننا قد أقفلنا الباب أمام الاستثمار سواء كان استثمارا وطنيا أو أجنبيا ، فالمستثمر عندما يقرأ هذا القانون يجد فيه غموضاً من ناحية الاختصاص ، فوزارة النفط والأقاليم يجدهما المستثمر متخصصين في مسار عقود الاستثمار ، وبالمقابل فان كثير من المقالات المنشورة والدراسات تشير الى ان القانون أعطى بعض الصلاحيات للادارة في الانتاج أو ادارة الاستثمار في الأقاليم أو وزارة النفط ، والملاحق التي تبعت القانون هي أربعة والملحق الأول يتطرق الى الحقول المنتجة وهي ٢٧ حقل والحقول الغير منتجة والقريبة من عقد الانتاج وهي ٢٥ حقلاً وهنالك حقول غير منتجة بعيدة عن عقد الانتاج ٢٦ حقل والرقع الاستكشافية بواسطة بواسطة نظام الاحداثيات UTM الجديد ٦٥ حقل ، هذه الحقول لو لاحظنا منها المنتجة والغير منتجة القريبة من عقد الانتاج وضعت بالاختصاص القانوني تحت يد شركة النفط الوطنية ، أما الحقول الغير منتجة البعيدة عن عقد الانتاج والرقع الاستكشافية وضعت للاستثمار الا ان المشكلة الآن والتي سنعاني منها هي ان الرقع الاستكشافية وهي ٦٥ حقلاً ، ٤٧ حقلاً منها يقع في السهل الرسوبي ومن المحتمل ان يصل الاستكشاف أو محتمل الاستكشاف الى ٧٠٪ في السهل الرسوبي كما ذكر الاستاذ ثامر وبالتالي وضعنا أنفسنا بين المطرقة والسندان ، ارجو أن يعاد النظر في هذا الموضوع ، فأما أن نعطي عقود الخدمة وليس عقود المخاطرة ، لان هذه الأخيرة سوف تدخلنا في اشكاليات كثيرة ، منها اننا لو افترضنا اننا ننتج في سبع سنوات ٦ مليون برميل ، فاننا لانعرف متى سيسلم المستثمر هذا الحقل لنا ، فاما انه سيعيد تجديده من ٢٠ الى ٢٥ سنة وفق العقود المذكورة .. فالقانون ليس سلبي ١٠٠٪ ولا هو ايجابي ١٠٠٪

> الصناعة النفطية تدخل في باب تنويع الاقتصاد وهي صناعات ذات ارتباطات وعلاقات تشابكية

ثم أجاب الأستاذ ثامر الغضبان على أسئلة وملاحظات المتداخلين فقال :

أشكر كافة الاخوان الذين ساهموا في المداخلات ، وكتحليل اجمالي لهذه المداخلات ، فكما كنت متوقعا فان هنالك خلافاً وانقساماً في وجهات النظر نحو القانون بشكل كلي بعيدا عن الجزئيات ، وهذا هو الموضوع الموجود داخل العراق ، والى درجة كبيرة فان هذا الاختلاف مرتبط والى درجة كبيرة بالاختلاف حول الوضع السياسي في البلاد ، حيث وجهات النظر فيما تخص نظام الحكم والتوجه نحو الفيدرالية ودور الأقاليم والمحافظات وماذا سيحدث مستقبلا ، وهنالك رأي آخر سمعنا به وبلغنا به ، وهو ان المحافظات غير المنتجة والتي من المحتمل أن تكون منتجة في المستقبل تريد أيضا نفس حقوق الاقليم ، اذن ليست هي النظرة التي تحرص على أن تكون الثروة النفطية بالكامل بيد المركز وليست هي النظرة التي ترى أن تتقاسم الحكومة الاتحادية والمحافظات فيما يخص النفط والغاز وانما هنالك نظرة أخرى تريد أكثر من ذلك ، اذ انها تريد المحافظة حتى وان كانت غير منتجة وقبل أن تتحول الى اقليم ، اذن هنالك اختلاف جذري في المصالح والتوجهات والرغبات ، والسؤال هو كيف يستطيع المفاوضون الذين يمثلون هذه الجهات أن يتوصلوا الى رؤية تستطيع أن تعمل وتضع صيغة وآليات يمكن أن تنفذ على الأرض حيث ترضي هذه الأطراف المختلفة في مصالحها وفي توجهاتها وأعطي مثالاً واحدا ، فالمادة ١١١ تنص على ان النفط الغاز ملك للشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات ، وهذه الجملة سهلة جدا ولكن هنالك اختلاف ١٠٠٪ حول تفسير هذه المادة عندما بدأنا بالمباحثات في ٢٠٠٦/٨/٢٣ هناك رأي يقول ان الشق الثاني من هذه الجملة يعني (في كل المحافظات والأقاليم) ان النفط في الاقليم هو ملك شعب الاقليم وينطلق من هذا الرأي ، وهنالك رأي آخر يقول : كلا ، ان هذا جاء تأكيد على أن ملكية الشعب العراقي والفرد العراقي للنفط والغاز هي ملكية مطلقة بغض النظر عن الموقع الجغرافي ، لماذا هذان التفسيران المختلفان؟ أليس بسبب وجود مصالح مختلفة .. وعندما تذهب الى ١١٢ فان الموضوع أكبر بكثير ، ادارة النفط المنتج من الحقول الحالية من الذي يتولاه الحكومة الاتحادية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة ، فماذا يقصد بادارة النفط –رأي يقول بما ان النفط منتج ، اذن دور الحكومة الاتحادية أصبح فقط في عملية التسويق ، ورأي يقول وهو رأيي : كلا ، فالادارة تعني من الألف الى الياء ، التي هي من وضع الخطة والعملية الاستكشافية وادارة الحقل وادارة المجمع وضخه الى الانبوب الى عملية التسويق .. ماذا سيحدث بالنسبة الى عمليات الاستكشاف ماذا عن الحقول غير المنتجة –غير المطورة ولكنها مكتشفة –من الذي يقوم بماذا ؟ الرأي الأول الذي يقول انه ملك شعب الأقليم وان الدور فقط في التسويق كذلك يقول : لدي حق دستوري أن المشاركة مع الحكومة الاتحادية هي فقط في النفط المنتج في الحقول الحالية وعددها ١٥ حقل وليست ٢١ أو ٢٧ ، أما بقية الصلاحيات فانا أحيلكم للمواد (١١٥، ١٢١، ١٢٤) من الدستور الذي صوت عليه الشعب العراقي ، اذن عندما نتحدث حول هكذا مواضيع وبالذات حول مسودة قانون النفط والغاز ، فانك تتحدث بوجود ناس فاهمين وعارفين ويجيدون اللغة مثلما تجيدها ، وانا لا أريد أن نحتكم الى الدستور عند تفسير هذا الموضوع ، وانما نحتكم الى العقل العراقي .. كيف نخرج العراق فيما يخص ادارة العملية النفطية وبالذات قطاع الاستخراج؟ .. نضع آلية ممكن أن تحفظ للحكومة الاتحادية المنتخبة من الشعب العراقي ، بحيث تكون العقد الرئيسية بيد الحكومة الاتحادية وبنفس الوقت يكون للاقليم دور وللمحافظة المنتجة دور معين ضمن المجلس الاتحادي، في نهاية المطاف من الذي يقر السياسات ؟ من الذي يقر الخطط ؟ من الذي يقر العقود ؟ من الذي يمسك المال ؟

ان المسودة ضمنت هذا الشيء بيد الحكومة الاتحادية ، اما اذا نظرنا الى الأمر نظرة مركزية ، فبالتأكيد ان هذا لا يلبي الطموح ، واذا نظرنا له من وجهة نظر الاقليم أو المحافظة المنتجة ، ايضا لاتلبي الطموح بأكثر من ذلك بكثير .. فهذه بمثابة صفقة سياسية مهنية لوضع ينظر له الجميع نظرات مختلفة بالكامل.

في الهم الاقتصادي

البنك المركزي وتداعيات إجرائه تجاه المصارف الإسلامية

حسام الساموك

كنا قد أثرنا موضوع الاجراء الذي سبق أن اتخذه البنك المركزي تجاه االمصارف الاسلامية التي بدأت نشاطاتها في الساحة المصرفية العراقية بعد أن حققت حضورا كبيرا لها في العالم الى الحد الذي سجلت اصولها خمسمئة مليار دولار، خمسة وعشرون بالمئة منها في منطقة الشرق الأوسط. وكان محور الأزمة أنه في الوقت الذي يشكل في البنك المركزي مرجعا قطاعيا لكل المصارف العاملة لكونه السلطة النقدية المعنية، فان لكل مصرف مرجعيته الفقهية من خلال الهيئة الشرعية التي تحدد له توجهاته الشرعية حصرا،لكن ما أثار تلك المصارف القرار الذي ابلغها به البنك المركزي بكتابه ٣/٩ /٢٣٦٧في ٨/٢٨/ ٢٠٠٧ ومنعها فيه من الاقراض أو الاقتراض بفائدة واقتناء حوالات الخزينة والاستثمار لديه أو المصارف التجارية، مماعدّه المعنيون تحول البنك المركزي الى هيئة فقهية،وبما يخالف القاعدة التي ابتنيت عليها ظاهرة المصارف الاسلامية،وبعد تجاذبات ولقاءات ،عمّم المركزي كتابا لاحقا برقم ٣٦٢٣/٣/٩ يخبرها فيه بالغاء ماجاء بكتابه السابق،وبغض النظر عن فضيلة العودة عن الخطأ،وجد المعنيون أنفسهم أمام تداعيات قرار اعترف الذين أصدروه بخطئهم لكنه كبد مصارفهم خسائر مالية ليس من السهولة تجاوزها، بسبب حرمان المبالغ المودعة لتلك المصارف لأكثر من ثلاثة أشهر (فترة نفاذ القرار) من الفائدة الليلية التي تعد الآن المورد الاستثماري الوحيد للمصارف العراقية الحكومية والأهلية على السواء بل ان المصرف تضرر بمبلغ يزيد على مليار دينار،واذا كان من حق هذا المصرف أو غيره أن يلتجئ للقضاء ليستحصل مستحقاته من اجراء ثبت خطأه، فان من الحري أن نتساءل عن جدوى اتخاذ اجراء من المعروف أنّه سيثير زوبعة من دون أن تتوفر له وسائل دراسة آثاره وتداعياته ،بل التيقن من ضمانات اعتماده دونما ايقاع أضرار بأطراف من القطاع المصرفي في مرحلة نعتقد بأن البنك المركزي والواقع المصرفي والساحة الاقتصادية برمتها في غنى عن ارباكات مثل هذا الاجراء،خاصة أنّه- وبحسب الكتاب الصادر من البنك المركزي- كان قرارا اعتمده مجلس ادارة البنك حيث يقتضي أن تكون مخرجاته استنفدت دراستها وجدواها،وضروراتها الذاتية والموضوعية.

> ان ما ندعو اليه في كل متابعاتنا للأنشطة والقنوات الاقتصادية أن يظل الأداء بمقياس المسؤولية تجاه مختلف السياسات المنوي اعتمادها مستحضرين على الدوام الظرف القاسي الذي نعيشه وتداعياته

ان ما ندعو اليه في كل متابعاتنا للأنشطة والقنوات الاقتصادية أن يظل الأداء بمقياس المسؤولية تجاه مختلف السياسات المنوي اعتمادها مستحضرين على الدوام الظرف القاسي الذي نعيشه وتداعياته على مجمل الساحة الاقتصادية،وصولا الى ما نتطلع اليه من تجاوز تام لكل الاشكاليات المعوقة والمعطلة لانسيابية التداول الآمن والأداء الرصين من قبل الأجهزة القيادية المعبر عنها بالبنك المركزي في هذا الاطار وامتدادا لكل مؤسساتنا المالية والمصرفية والحلقات المعنية بحركة السوق على السواء.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الواحد والسبعين بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاحد الموافق ١٢/١٦/ ٢٠٠٧ وكانت النتائج كالآتي:

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٥
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢١٦
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٢١٤
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	١٠,٣٨٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٣١,٣١٥,٠٠٠
مجموع عروض الشراء – دولار	١٠,٣٨٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع – دولار	٣١,٣١٥,٠٠٠

١- علما ان :-

أ – سعر البيع للحوالات (١٢١٦) دينار/ دولار.

ب- سعر البيع النقدي (١٢٢٦) دينار/ دولار .

ج- سعر الشراء النقدي (١٢٢٥) دينار / دولار.

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٠,٣٨٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (١٠,٣٨٠,٠٠٠) دولار.